

يركز قانون الصحافة، على حرية الصحافة. على مر السنين، أثار التأثير الفردي أو المجتمعي أو السياسي للصحافة باعتبارها وكالة اجتماعية قانون الصحافة. وأضافت التكنولوجيا الجديدة في وسائل الإعلام بُعداً مثيراً للاهتمام إلى المزيج. إلى أين نتجه من هنا؟ ما المهم في هذه المرحلة هو فحص البحوث حول قانون الصحافة في ضوء القانون الدولي والمقارن من أجل فهم أفضل لمجال قانون الصحافة كما هو وكما ينبغي أن يكون. وبالتالي، ومع ذلك، فإن حرية الصحافة تختلف عن حرية التعبير. (35)، أكثر من أي شيء آخر، (1973). يمكن التمييز بين حرية الصحافة كمفهوم مؤسسي وحرية الصحفيين، (34). قليل من أنظمة الصحافة الليبرالية تعترف بحرية الصحفيين كذلك، لكل بلد، مجموعته الخاصة من قوانين الصحافة. تعكس مصادر وأهداف هذه القوانين الإعلامية أحكام القيم السياسية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع في موازنة حرية الصحافة مع قيمها المتنافسة. تتبنى بعض البلدان قوانين خاصة موجهة مباشرة إلى الصحافة، بينما تختار البلدان الأخرى قوانين صحفية غير مباشرة. بغض النظر عن ذلك، يعتمد قانون وسائل الإعلام في بلد ما ليس على ضمان دستوري أو قانون صحفي خاص، (1985). يمكن أن تحدث فرقاً في قانون الصحافة تقليد حرية الصحافة وثقافتها وقاعدتها. وليس من المستغرب أن يقول مؤلفو كتاب قانون الصحافة المبكر، بل إدارته. (204). تتغير الصحافة، في هيكلها وممارستها. ثورة الإنترنت في الاتصالات تمكن أي شخص لديه كمبيوتر من التواصل مع جمهور عالمي محتمل في الوقت الحقيقي. (2007). يتجاوز عملية التحول في قانون الصحافة التكنولوجية. (2006). ومع ذلك، لا يزال تحدياً نظرياً صياغة نموذج قانون إعلامي عبر الثقافات. هل قانون وسائل الإعلام محدد للغاية بحيث أن تطبيقه على بلدان أخرى له صلة محدودة؟ أم أنه، (66)، فإن اختلافاتها المحلية على الأرجح لن تكون مشكلة؛ يبدو أن قانون وسائل الإعلام الأمريكي لا يزال ذا صلة ببلدان أخرى. ليس هذا بالضرورة لأنه أفضل من القوانين الأخرى، ومع ذلك، من المرجح أن تقلل صلة القانون الأمريكي بالعالم في المستقبل. "في الأساس، هناك سبب وجيه للاشتباه في أن (1) قانون وسائل الإعلام الوطنية سيستمر في التآكل، سيتوسع، مع هذه الأفكار في الذهن، دعونا ننتقل إلى مناقشة السياق التاريخي لقانون الصحافة، والقضايا المنهجية، وقانون الصحافة كتخصص بحثي، السياق التاريخي: الاهتمام الأكاديمي والمهني ملاحظة أهمية التدريس والبحث حول حرية التعبير والصحافة في الولايات المتحدة، (179): ومع ذلك، عند مقارنته بمجالات القانون الأخرى، فإن قانون الصحافة في الولايات المتحدة هو مجال تخصص نسبياً جديداً لأكاديمي الصحافة والاتصال الجماهيري والممارسين. (1945). كان الكتاب الأول الذي ركز على حرية الصحافة هو كتاب جيمس باترسون "حرية الصحافة والخطاب والعبادة العامة" الذي نُشر في عام 1880. تبعه كتاب صموئيل ميريل "قذف الصحف" في عام 1888 وكتاب جوزيف فيشر وجيمس سترهان "قانون الصحافة" في عام 1891. التأكيد في الأصل): في عشرينيات القرن العشرين، ساعد كتاب "قانون الصحافة" للعميد وليام هيل من كلية الحقوق بجامعة أوريغون، إلى على إرساء قانون الصحافة كمجال قانوني محدد. ظل كتاب العميد هيل لعام 1923، (Loomis, 1928) "جانباً" قانون الصحف لقانون القذف، إن المجلد الإنجليزي لباترسون، (iii). "عملاً" بين نصوص قانون الصحافة الأمريكية حتى أواخر الأربعينيات بعنوان "حرية الصحافة والخطاب والعبادة العامة"، علاوة على ذلك، بشكل كبير لأن حرية الصحافة، المحور المركزي للقانون، الإعلامي الأنجلو-أمريكي، كانت جزءاً طويلاً من قضاء حرية التعبير